المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/11/2015

حركة ضمير تثمّن توصية اليزمي بإعادة النظر في قواعد الإرث

الأحد 22 نونبر 2015 - 11:01

الشيخ اليوسي

اختتمت الندوة العلمية حول الدين والقانون، التي نظمتها حركة ضمير على مدى يومين بمشاركة عدد من الباحثين المغاربة والأجانب، بإصدار عدد من التوصيات، دعت فيها إلى محاربة التطرّف، والعمل على تجفيف منابعه.

ومن بين أبرز التوصيات، فتح باب النقاش العمومي والاجتهاد الفكري والعلمي بدون طابوهات أو مناطق ظلّ في جميع القضايا التي تتجاذب فيها الأحكام الدينية والقواعد القانونية، "خاصة وأنّنا نعيش في هذه الأيام الأخيرة مدى التفاعلات والتّجاذبات التي أحدثتها التوصيات الأخيرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي نعلن تثميننا لها"، على حد تعبير البلاغ الختامي، في إشارة إلى توصية الهيئة التي يشرف عليها إدريس اليزمي بإعادة النظر في قواعد الإرث بما يتيح المساواة بين الجنسين.

وطالب الباحثون مختلف الفاعلين المؤسّساتيين والحزبيين بالمساهمة في توسيع مجال هذا النّقاش وإغنائه بمقترحاتهم وتصوّراتهم، لأنه الموضوع "الذي لا يمكن التغاضي عنه، أو حجبه أو تجاهله تحت أيّ ذريعة كانت".

البلاغ الختامي شدد على ضرورة أن تحسم الدولة في اختيار المنظور الاجتهادي في التعامل مع المرجعية الدينية من أجل ملاءمة مضامين النّصوص التّشريعية مع التزامات الدولة في مجال الإصلاح والتّحديث والدمقرطة، وتأهيل ودعم نخبة من الفقهاء المتنوّرين القادرين على إنجاح الانتقال نحو الديمقراطية من داخل المنظومة الدينية.

ودعت حركة ضمير إلى إصلاح المنظومة القانونية بما يتلاءم مع القيم الحقوقية الكونية في سياق تثبيت قواعد الدولة الحديثة، كما ثمنت "دور المجتمع المدني في إثارة كلّ القضايا التي تخص علاقة الدين بالقانون وطرحها للنقاش العمومي، وحرصه على الانفتاح على كلّ وجهات النّظر مع احترام المقاصد لكافة الأديان والاختيارات الروحية".

وطيلة اليومين الماضيين، ناقش عدد من الباحثين موضوع سؤال الدين والقانون، حيث كان المحور الأول تحت عنوان "الدين والقانون، إشكالات نظرية"، إذ أكّد المتدخلون على ضرورة الابتعاد عن الأحكام التبسيطية وأهمّية التّدقيق في مفاهيم هي بطبيعتها متداخلة ومعقّدة، كما تمّ التّأكيد على راهنية تجديد طرق المقاربة للشأن الديني مع التّسلّح بما جدّ من أدوات ومناهج تحليلية ونقدية.

وفي محور ثان، تناظر المتدخّلون في موضوع "الدين والقانون: إشكالية واحدة ومسارات مختلفة"، حيث تمّ استعراض تجارب مجتمعية متعدّدة، وكان الحديث عن التّجربة الإندونيسية مع الإشارة إلى الكثير من الخصوصيات التي تميّز هذا البلد داخل الرقعة الإسلامية، كما تمّ استعراض العديد من النقط التي تسلّط بعض الضوء على مسار التّجربة التونسية في ضوء السياقات الجديدة والتّجاذبات المترتّبة عن ذلك.

وفي المحور الثالث تمّ طرح سؤال الدين والقانون، حيث نوقش موضوع الاجتهاد النّسوي وقانون الإرث، مع التّأكيد على إبراز الفوارق في مقاربة العلاقة بين الدين والقانون بين اتّجاهات محافظة إسلامية واتّجاهات حداثية علمانية.

وفي هذا الإطار، أبرز الباحثون "تذبذب الدولة" في الحسم في العديد من المواضيع العالقة وذات الصلة ببناء الدولة الحديثة، سواء تعلّق الأمر بمجالات تهمّ الحياة العامة، أو تلك المتعلّقة بالحقوق والحريات الفردية في مختلف تجلّياتها.

http://www.hespress.com/societe/285003.html

المغرب بين مطرقة الحرب على الإرهاب وسندان حقوق الإنسان

المغرب يسعى إلى اتباع مخطط أمني يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستقرار والسلام، وعدم خرق حقوق الإنسان.العرب فاطمة الزهراء كريم الله [نُشر في 23/11/2015، العدد: 10106، ص(7)]التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب تتسم بالشمولية والجدية

الرباط – يسعى المغرب إلى تحقيق معادلة صعبة تجمع بين النجاح في مكافحة الإرهاب من جهة وعدم ضرب حقوق الإنسان من جهة ثانية. وفي هذا الإطار تعمل الهياكل الأمنية بالبلاد وفق برنامج خاص يهدف أساسا إلى الأولى إلى ضمان الأمن العام ومجابهة كل المخاطر التي قد تتربص بالبلاد، والعمل على حماية المواطنين وسلامة ممتلكاتهم وتعزيز حقوقهم.وفي هذا الاتجاه ثمّن بعض المراقبين من المغرب تجربة بلدهم في مجال مكافحة الإرهاب، حيث اعتبر محمد الزردالي رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان داخل مجلس النواب المغربي، في حوار مع ''العرب''، أن ''بلاده تسعى إلى اتباع مخطط أمني يهدف إلى تحقيق المعادلة القائمة على التوازي في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن، دون أي خرق لحقوق الإنسان''.

ونبّه رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إلى أن موقع المغرب الجغرافي ـ حلقة وصل بين القارتين الأفريقية والأوروبية– فتح المجال أمام العديد من الجبهات الخطيرة على غرار الجريمة المنظمة وجرائم غسل الأموال والاتجار بالبشر وانتشار الإرهاب الدولي، والهجرة السرية والجريمة الإلكترونية، التي أفضت إلى طرح قانون جديد لمكافحة الإرهاب داخل المؤسسة التشريعية، الذي جاء مكمّلا لقانون مكافحة الإرهاب السابق.

ويسعى البرلمانيون إلى تكريس ثقافة ''الحكامة'' الأمنية في ظل نهج يقوم على المساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين عن سوء تأديتهم لمهامهم وحماية الشأن العام من التعسّف واستغلال السياسيين لمواقعهم، وحماية الملك الخاص والعام من الاعتداءات، حسب تعبير الزردالي.

ويذكر أن التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب وما تتسم به من شمولية وجدية قد استرعت اهتمام دول أوروبية خاصة فرنسا وبلجيكيا وبريطانيا، التي تسعى في ظل تصاعد وتيرة الأنشطة الدعوية الجهادية فوق أراضيها إلى ضبط المجال الديني والإشراف عليه اعتمادا على خبرات دول نجحت في تحجيم الفكر المتطرف مثل المغرب.

فمنذ أشهر أعلن وزير الخارجية البلجيكي، ديديي ريندرز خلال لقائه مع مباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية المغربي، أن بلاده ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال الإشراف على المساجد وعقد المجالس العلمية الشرعية، ونفس الاهتمام أبدته بريطانيا أثناء لقاء جمع بين وزيري خارجية البلدين. وقد وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، في إطار تفعيل توصيات ''هيئة الإنصاف والمصالحة''، ما يسمّى بـ''خارطة طريق'' للحكامة الأمنية لتأهيل منفذي القوانين حقوقيا ولتفادي وقوع انزلاقات لها علاقة بالمجال الحقوقي.

وفي هذا الصدد قال عبدالرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ''العرب'' إن ''هناك تحديات كبيرة أمام البلاد تتمثل في كيفية مواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر دون المساس بالمكتسبات المحققة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان''.

ويذكر أن الفصل 54 من الدستور الجديد للمملكة نص على إحداث مؤسسة المجلس الأعلى للأمن التي منحت لها صفة هيأة للتشاور بشأن استراتيجية الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات والسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

ومن بين المهام الموكولة لهذا المجلس الذي يترأسه كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الإشراف على تطبيق المخطط الأمني 2013 – 2017 الذي كانت المديرية العامة للأمن الوطني أعدته، والذي يهدف إلى تأهيل الموارد البشرية للأجهزة الأمنية ورفع مردوديتها وتحديث آلياتها ووسائلها لمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها.

فاطمة الزهراء كريم الله

http://www.alarab.co.uk/?id=66956

23/11/2015

اليزمي يدعو إلى مراجعة تهم الغرامات و الإرهاب

23.11.2015 10 - 54hأخر تحديث 23.11.2015 5410h

المفضلة شارك

جديد بريس

Mail

Facebook

المزيد

قدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعض الملاحظات بخصوص مشاريع قوانين تهم الصحافة في جانبها المتعلق بحقوق الإنسان. وركز اليزمي خلال تقديمه لعرض حول الإعلام وقضايا حقوق الإنسان ببيت الصحافة بمدينة طنجة مساء يوم الجمعة على مثالين، يتعلق المثال الأول بالغرامات واضعا إياها ضمن ''العقوبات البديلة'' والتي قد تتحول إلى سالبة لحرية الصحافي في حالة عدم الأداء، فيما يتعلق الثاني بفصول قانون الإرهاب، حيث طالب اليزمي بحذف كلمة ''الإشادة بالإرهاب''، وتعويضها بـ'' التحريض على الإرهاب'' باعتبار أن هاته الأخيرة أكثر دقة وتعريفا من الأولى التي تبقى فضفاضة وقد تؤدي إلى قراءات خاطئة لبعض المقالات الصحفية.

http://www.jadidpresse.com/?p=66143

المجلس الوطني للصحافة.. تمثيلية متعددة ومهام محددة

23.11.2015 10 - 44hأخر تحديث 23.11.2015 h4410

المفضلة شارك

سناء كريم / عبد الله التجاني

أسند مشروع قانون الصحافة والنشر للمجلس الوطني للصحافة مجموعة من المهام التي شأنها تعزيز المسار الإصلاحي للإعلام وتنزيل مقتضيات الدستور الذي نص على إحداث المجلس، حيث سيمارس المجلس دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين وبينهم وبين غيرهم، ويلعب دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين.

كما سيتولى المجلس الوطني للصحافة، حسب مشروعه، النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين، بالإضافة إلى إبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهنة أو بممارستها، وكذا في جميع القضايا المعروضة عليه من لدن الإدارة.

و حسب نفس المشروع، سيمثل المجلس قوة اقتراحية في المجال، إذ من المهام التي عهدت إليه اقتراح الإجراءات التي من شأنها تطوير قطاع الصحافة والنشر وتأهيله وتحديثه، بالإضافة إلى إعداد الدراسات المرتبطة بقطاع الصحافة والنشر والدفاع عن المصالح المعنوية والمهنية للصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية.

هذا وسيكون المجلس حسب مشروعه مطالبا بـ"المساهمة في تنظيم التكوين المستمر لفائدة الصحفيين وغيرهم من المستخدمين العاملين في قطاع الصحافة والنشر"، كما أنه معني بإقامة علاقات تعاون وشراكة مع الهيئات الوطنية أو الدولية التي لها نفس الأهداف قصد تبادل الخبرات والتجارب في ميدان الصحافة والنشر، فضلا عن توليه مهمة تتبع احترام حرية الصحافة والتي سيعمل على إعداد تقرير سنوي بخصوصها، سيتم فيه رصد مؤشرات احترام حرية الصحافة على مستوى الممارسة والانتهاكات والخروقات التي عرفتها، وكذلك تناول أوضاع الصحافة والصحفيين بالمغرب وإعداد تقارير موضوعاتية تهم القطاع.

تشكيلة المجلس ولجانه الدائمة

تطرق مشروع قانون الصحافة والنشر لتشكيلة المجلس الوطني للصحافة والنشر، حيث تم الاستناد في تأليف المجلس على انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين والناشرين في المجلس، وضمان تمثيلية المجتمع المدني في تركيبة المجلس، كما شدد المشروع في تأليف المجلس على السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة.

و حسب مشروع قانونه، يتكون المجلس من 21 عضوا، من بينهم سبعة أعضاء ينتخبهم الصحفيون المهنيون من بينهم؛ وسبعة أعضاء ينتخبهم ناشرو الصحف من بينهم؛ بالإضافة إلى سبعة أعضاء آخرين من بينهم، ممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ وممثل عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممثل عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثل عن اتحاد كتاب المغرب، فضلا عن ناشر سابق تعينه هيأة الناشرين الأكثر تمثيلية، وصحفي شرفي تعينه نقابة الصحفيين الأكثر تمثيلية.

كما تحضر الحكومة في تشكيلة المجلس من خلال مندوب لها تعينه لدى المجلس، ويعهد إليه بمهمة التنسيق بين المجلس والإدارة ويحضر اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

وسيكون للمجلس الوطني للصحافة خمس لجان دائمة، عهد إليها بتعزيز أسس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والعمل على الارتقاء بعمل المجلس، وتضم اللجان الدائمة للمجلس، لجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية، ولجنة بطاقة الصحافة المهنية، ولجنة التكوين والدراسات والتعاون، بالإضافة إلى لجنة الوساطة والتحكيم، ولجنة المنشأة الصحفية وتأهيل القطاع.

هذا ونص المشروع على أن للمجلس إمكانية إحداث لجان موضوعاتية أخرى عند الاقتضاء.

طريقة انتخاب أعضاء المجلس

حدد مشروع القانون طريقة انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة، حيث تُشرف على عملية انتخاب ممثلي الصحفيين المهنيين وناشري الصحف لجنة تتولى الإعداد التقني واللوجيستيكي لعمليات الانتخاب وحصر لوائح الهيئة الناخبة وتلقي الترشيحات.

كما تتولى هذه اللجنة الإشراف العام على سير وتنظيم جميع مراحل انتخاب أعضاء المجلس إلى غاية الإعلان النهائي عن النتائج، وتتألف من قاض

منتدب من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية بصفته رئيسا، وممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال.
وتضم تشكلية اللجنة أيضا، ممثلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وممثلا عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وممثلا عن نقابة الصحفيين المهنيين الأكثر تمثيلية، بالإضافة إلى ممثل عن هيئة ناشري الصحف الأكثر تمثيلية.
وتساهم المنظمات النقابية المهنية بالنسبة للصحفيين وبالنسبة لفئة الناشرين في تأطير الانتخابات الخاصة بكل فئة على حدة تحت إشراف اللجنة المذكورة، كما نص المشروع على أن مهمة اللجنة تنتهي عند تنصيب المجلس الوطني للصحافة.

http://www.jadidpresse.com/?p=66130

L'héritage au Maroc : Les constantes et les variables

Écrit par Ahmed Abdouni
dimanche, 22 novembre 2015 20:13
Taille de police
Imprimer
E-mail

Le Conseil national des droits de l'Homme (C.N.DH) a recommandé l'instauration de l'égalité entre le Marocain et la Marocaine en matière d'héritage. Le PJD, le parti au pouvoir et autres rigoristes ou dois-je dire littéralistes de la foi musulmane, lui ont opposé les dispositions, d'une part, de la constitution Divine et d'autre part de la constitution nationale. Soit. Essayons d'examiner quelques unes de l'une et de l'autre.
D'abord, l'article 19 de la constitution nationale. Cet article stipule ceci: "L'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dans le présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution, ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume ».
Toute l'opposition des instances du PJD se focalise sur le substantif « constantes » que comporte le texte de cet article. En effet, ils stigmatisent la courageuse recommandation en ces termes : « Des recommandations "irresponsables" et qui vont "à l'encontre de l'article 19 de la Constitution qui encadre l'égalité entre la femme et l'homme selon les constantes religieuses et nationales du royaume". Le tout est dans le terme « Constantes » auquel le PJD a accolé l'adjectif « religieuses », qui initialement n'est pas mentionné dans le texte fondamental. Qu'à cela ne tienne, parmi les constantes de la nation marocaine on peut citer, sans le moindre doute d'erreur, la nécessité de justice, autrement dit l'égalité des droits et des devoirs de tous les citoyens sans distinction de sexe. Cette constante est d'évidence une vérité autant religieuse que nationale. D'ailleurs, je n'invente rien, je ne fais qu'enfoncer une porte ouverte.

Le sens du mot égalité
Avant de poursuivre, relevons juste cette contradiction dans les propos des instances du PJD. Comment osent-ils utiliser le substantif « égalité » pour signifier une inégalité flagrante,

tangible, évidente. A moins de contorsionner à souhait et au gré des situations la définition et le contenu conceptuel du mot «égalité». En effet, la moitié d'une part ne saurait devenir une part, sauf si l'on accepte dans son raisonnement que la femme n'est ou ne vaut que la moitié de l'homme. La mauvaise foi ne grandit pas.
Constitutionnellement, l'article 19 sus mentionné instaure sans la moindre ambiguïté l'égalité entre l'homme et la femme. Seule une lecture partisane ou dogmatique peut conduire à penser que l'inégalité entre l'homme et la femme se situe hors du chams d'application de la loi fondamentale du pays et ce par le miracle du respect de constantes religieuses et nationales. Lequel miracle est sorti du chapeau ou de la « rezza (1) » de ceux qui s'obligent à opter pour une lecture littéraliste du texte coranique, en décalage par rapport à l'appréhension du réel par la conscience.

La question de l'égalité entre l'homme et la femme ne doit souffrir aucune manipulation car elle relève fondamentalement et de façon intrinsèque des droits sacrées d'une personne humaine. Auquel cas, toute concession quelque soit sa nature est irrecevable par sa contrariété à la nature et donc à la rationalité qui régit le cosmos, dont les parties sont soumises aux mêmes lois. Une rationalité régie par les lois éternelles de Dieu et les universaux qui émanent de sa volonté et auxquels Il a soumis sa création, y compris l'esprit humain.
L'inégalité établie entre deux êtres issus de la même « Nafs », la même substance et de même nature, peut-elle être qualifiée de relevant de la justice ? La justice comme principe universel, donc une constante et au-delà des particularités et des difficultés qui ont pu ou pourront encore faire ombre à son universalité, ne pourrait-elle pas être une constante religieuse de la nation marocaine? N'est-elle pas le fondement inaliénable de la vie sur cette terre. Dieu n'est-Il pas juste? Ne nous dit-Il pas qu'Il s'est interdit l'injustice et qu'Il l'interdit pour nous ses créatures ? Le coran n'enseigne-t-il pas la justice et la recommande? Le prophète n'avait-il pour mission d'établir la justice sur terre en commençant par celle qui rétablit l'unicité de Dieu?
Les constantes dans la religion musulmane, ou toute autre religion, sont les principes fondamentaux qui sont universels et non les effets juridiques qui en découlent. Ceux-ci sont circonstanciels, propres à un contexte bien déterminé et donc doivent nécessairement subir les changements qu'implique l'évolution sociétale. L'injustice qui frappe la femme n'est pas une décision divine irrévocable et incontestable par sa sacralité, mais une étape dans l'évolution de la conscience dans le contexte précis de l'Arabie à l'époque.
On pourrait me rétorquer qu'il ne s'agit nullement d'une injustice car la conception

humaine de la justice est insignifiante et sans rapport avec les mystères de la justice de Dieu. Nul croyant ne contexte l'impénétrabilité des mystères de Dieu. Cependant, Dieu n'exige de ses serviteurs que dans la mesure de leurs capacités et facultés. D'autre part, c'est lui qui les a dotés de la raison et donc de la faculté de juger par ce seul moyen, à l'exclusivité de tout autre et aussi, il ne leur a pas permis l'accès à ses secrets. Ainsi, quelque soit le motif que l'on pourrait invoquer, on ne peut obliger l'homme à reconnaître, comme une norme absolument transcendantale, un état de choses qui, placé dans le contexte de son époque et donc du degré d'évolution de la conscience, sûrement, méritait, amplement d'être qualifié de « plus juste » que ce ne fut et même de révolutionnaire par le progrès énorme qu'il avait introduit dans un contexte foncièrement injuste. Mais qui ne fut qu'une application circonstanciée d'un principe universel qui donne sens à la création, à savoir la Justice. C'est « l'absolu qui se développe dans le circonstancié».

C'est en faisant appel à notre raison que Dieu nous exhorte à reconnaître son existence et son unicité et ses bienfaits, c'est aussi à elle qu'Il se réfère pour nous commander d'être juste entre nous. Dieu enseigne les principes et l'homme les met en perspective pour gérer sa vie et lui donner sens. Si L'homme n'avait pas la raison, il n'aurait pas pu connaître Dieu, reconnaître ses bienfaits, s'obliger à lui rendre grâce pour l'en remercier… En définitive, il ne serait pas entré en relation avec son créateur. Donc l'élément central des relations qu'entretient l'homme avec Dieu est justement cette raison ou cet esprit dont Dieu a favorisé l'homme en en faisant sa créature privilégiée. C'est la manière dont nous utilisons notre raison qui nous conduit vers le salut définitif ou la déchéance éternelle. Tout ce qui se situe au-delà du champ des possibilités de l'esprit humain nous n'en sommes pas comptables auprès de Dieu, car: « Allah n'impose à aucune âme une charge supérieure à sa capacité » (Sourate 2, verset 286). S'il ya des normes de la justice Divine inaccessibles à l'être humain, celui-ci n'en est pas responsable, sa seule responsabilité se limite à ce que sa nature, cette « Fitra », placée en lui par son créateur pour qu'il tende vers le bien et s'éloigne du mal, mesurés selon des critères humains, puisque au-delà il n'en peut point. En définitive, la conscience humaine, guidée par les principes universels Divins, est le seul baromètre de la justice dont nous avons la charge sur terre. Les règles ont le devoir de s'accommoder à son l'évolution.

Dire que la justice divine ne se conçoit pas selon des critères et normes humains, c'est tordre le coup à l'évidence, c'est accepter l'injustice au nom du mystérieux que l'on s'approprie injustement et que l'on invoque pour conjurer et congédier la conscience. Il n'a fallu, pour parvenir à ce dessein, que de s'aliéner l'effort de réflexion conformément à la

nature dans laquelle Dieu a créé l'homme, à savoir le sens de la curiosité pour découvrir la vérité. Si l'homme s'empêche de réfléchir pour dépasser les facultés primaires que lui permettent ses sens, il s'interdit la quête de la vérité conformément aux cheminements et selon les capacités intellectuelles que Dieu lui a confiées.

Ahmed Abdouni

http://www.maglor.fr/maglor/index.php?option=com_k2&view=item&id=7637:heritage-au-maroc-les-constantes-et-les-variables#sthash.sUAwDjeF.2yX8tALB.dpbs